أن نوفي في هذه العجالة جانباً مما يجدر بحثه عند الحديث عن هذه المقاومة .

وحسبنا أن أومأنا الى أهم ما في الأمر في نظرنا : **المقاومة الفلسطينية لا بد ان تنتهي الى حركة مقاومة عربية ، بل الى حركة مقاومة عالمية انسانية .** هذا هو وحده الشأو الذي يرتفع بها الى مستوى المعركة ويضعها في حجم المهمة ومقياسها . ولقد بدأت بوادر ذلك فيها ، ولا بد أن تتعمق هذه البوادر ، ما دامت هذه الثورة حية مستمرة . وهدف الجهد العربي ، في مختلف مستوياته ، ينبغي أن يكون العمل على توفير الشروط اللازمة لتفتح هذه المقاومة وبلوغها كامل أبعادها ومداها . فأمل الوجود العربي هو هذا الأمل الوحيد ، وفرصته هذه هي الفرصة الذهبية . لن يفقد شيئاً حين يضع كل ثقله في سبيل حماية هذه الحركة الفتية وحين يجعل منها حركة الشعب العربي كله . بل سوف يربح من خلالها كل شيء . لم يبق لدى الأمة العربية من أقصاها الى أدناها ما تفقده . انها مهددة بالفناء وبالموت البطيء . لن يجديها أن تفكر في أي شيء ، في الانظمة ، في المصالح ، في الاهل والولد ، في حياة الدعة والسكينة . فهذه كلها لن تقوم لها قائمة اذا هي ظنت أن في وسعها أن تحافظ عليها بالركون الى طريق السلامة . لا بد لها أن تدرك وتثق ان عهد الأمن والطمأنينة والراحة قد مضى ، وان عليها ان تهدم طمأنينتها الزائفة لتبني طمأنينتها الحقيقية . من قلب المعركة وحدها يمكن ان يولد المستقبل المضيء ، ومن تحدي الموت يمكن ان تولد الحياة . السلام لن يصنعه لها احد ، ان لم تصنعه بحبائل الموت .

الى حركة المقاومة العربية الشاملة ندعو ، فليس دونها خلاص .

عبدالله عبد الدائم

العمل الفدائي في مأزقه الراهن

الشهيد غسان كنفاني

(آذار) شباط 1970

العمل الفدائي في مأزقه الراهن

تعرضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ نشوئها الى هجمة اعلامية معاكسة يحتاج شرحها وشرح اسبابها الى العديد من الصفحات ، ومع ذلك فان حجم هذه الهجمة المعاكسة منذ تأسيس الجبهة عن طريق اندماج ثلاث فرق (شباب الثأر [الفرع الفلسطيني في حركة القوميين العرب] وابطال العودة ، وجبهة التحرير الشعبية) في تشرين الاول ١٩٦٧ ، وحتى كانون الثاني ١٩٦٩ حين تكرس نهائياً تقريباً انشقاق الفريق الذي اطلق على نفسه فيما بعد اسم الجبهة الديمقراطية ، - ان حجم الهجمة المعاكسة على الجبهة الشعبية بين ذينك التاريخين، كان اقل بكثير من الهجمة التي تضاعفت في اعقاب ذلك ، وما تزال مستمرة ، بشكل او بآخر ، حتى الآن .

ومنذ تشكيل الجبهة الشعبية كان من الواضح ان هذا الفريق الطليعي في حركة المقاومة المسلحة هو « ارض حرث » قابلة وحساسة للكثير من التطورات المتسارعة التي كانت تؤدي على الفور الى انعكاسات سياسية وتنظيمية وعسكرية داخل الجبهة ، ولعل هـذا بالذات هو الذي ادى الى ثلاث نتائج اساسية :

اولاً : شعور الاطراف المختلفة باحتمالات «الخطر» الذي يشكله التطور المتسارع داخل الجبهة الشعبية ، وبالتالي محاولة العمل على حصاره .

ثانياً : الانشقاقان اللذان حدثا داخل الجبهة ، الاول «جبهة التحرير الشعبية» الميالة الى النهج العسكري البحت والتي وجدت انه من الأفضل لتوجهاتها ان تخرج من العلاقة التنظيمية التي عقدتها مع «شباب الثأر» و«ابطال العودة» في تشرين الأول ١٩٦٧ امام النمو المتسارع لعملية الالتزام بالماركسية اللينينية ، والانشقاق الثاني كان خروج مجموعة اعتبرت ان ولاءاتها « اليسارية » اكبر حجماً من ان يتسع لها الاطار التنظيمي للجبهة الشعبية . اما فريق « ابطال العودة » فقد اتخذ قراراً بالاندماج التنظيمي الكلي في الجبهة في كانون الاول الماضي.

ثالثاً : التسارع الفائق في الالتزام الايديولوجي بالماركسية اللينينية وانعكاس هذا الالتزام على مسائل العلاقات السياسية والتثقيف والتنظيم والنشاط العسكري داخل الجبهة الشعبية ، والذي تمثل بصدور «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية» في اعقاب مؤتمر شباط ١٩٦٩ ، وهو التقرير الذي يحدد الالتزامات الواضحة للجبهة الشعبية ، وكذلك في اجراء تطويرات ثورية في العلاقات التنظيمية وفي النشاط السياسي والعسكري ، وفي الشروع بالعمل في «مدرسة الكادرات » التي تتبع برنامجاً عسكرياً تدريبياً وسياسياً تثقيفياً هو من اعلى المستويات والاول من نوعه ، جدير بتخريج صفوف من المقاتلين السياسيين في مستوى مهمات العمل الثوري .

على ان ذلك كله ظل مجهولاً لغالبية المتتبعين للأحداث ، امام هجمة اعلامية معاكسة على الجبهة الشعبية قل نظيرها ، وقد اشتركت في هذه الهجمة ، على قدم المساواة الانظمة العربية - يمينها ويسارها - وتنظيمات حركة المقاومة - يمينها ووسطها ويسارها - والمؤسسات الحزبية الدولية - ليبراليوها وماركسيوها وتروتسكيوها !

وفي غمار ذلك جرت عملية تطويق وحصار مذهلة ، الى حد تكفي الاشارة فيه ان « الاهرام » ، مثلاً ، عند خطف الطائرة الاميركية ، نسبت تلك العملية لمنظمة التحرير !

ولم تكن الجبهة الشعبية في موقف يتيح لها التفرغ للرد على هذه الهجمة المعاكسة :

اولاً ، لان مهماتها كتنظيم ثوري كانت من الضخامة ، تنظيمياً وسياسياً وعسكرياً، بحيث انها جعلت اي التفات الى غير واجب تلبية تلك المهمات هو مجرد هدر لا يفيد منه احد . وثانياً لانها كانت ، وما تزال ، تعتبر ان انشاء جبهة وطنية فلسطينية مهمة ملحة ويتوقف عليها الى حد بعيد مصير الثورة ، في حين ان المناكفات وتبادل الاتهامات وتوتير الجو لم يكن الا ليعرقل مثل هذا التوجه .

ان نظرة واحدة على طبيعة الهجمة الاعلامية المعاكسة التي وجهت ضد الجبهة الشعبية ، وما تزال ، كفيلة أن ترينا بانه يندر ايجاد تهمة لم توجه لها . فهي يمينية ، وهي فاشية ، وهي تخريبية هدامة ؛ هي «سارقة جهود الثوار» وهي يسارية متطرفة ؛ هي اقليمية ، وهي عروبية؛ هي ماركسية فوضوية ، وهي قومية شوفينية ؛ هي رجعية وهي ملحدة . وقد تكررت هذه الاتهامات في بلاد تمتد من الرباط الى الكويت : ان صحيفة الجبهة ممنوعة من دخول سوريا والسعودية ومصر والجزائر والمغرب وتونس واحياناً تمنع في الاردن ، اما نشاطها فهو - فيما عدا عدن وعمان وبغداد - محاصر او ممنوع او مراقب ، وقد ذاق رجالها وما يزالون طعم السجون في جميع العواصم العربية دون استثناء ، ومع ذلك فهي وحدها التي تقود ابرز ما في المقاومة من امجاد (غزة) ولها في سجون العدو اكثر من خمسمئة مقاتل ، وفقدت اكبر عدد من المسؤولين العسكريين ، وهي اكثر تنظيم فلسطيني قدرة على الضرب في الداخل ، وقبل ذلك كله : هي التنظيم الفلسطيني الوحيد صاحب الاستراتيجية المعلنة بوضوح والملتزمة نهائياً بهذه الستراتيجية في الممارسات .

بسبب ذلك كله يرفض اليمين ، العربي والفلسطيني ، الجبهة الشعبية ويعمل على حصارها وعزلها ، وكذلك يعطي «اليسار الطفولي» كل وقته تقريباً للعمل على تشويهها وتفجير الشائعات والاتهامات ضدها . ووسط ذلك كله تشق الجبهة الشعبية طريقها ، وهي تزداد وعياً ليس فقط بحجم القوى التي تواجهها ، ولكن ايضاً بمأزق العمل الوطني الفلسطيني والعربي . ولذلك بالذات

تطوع كل جزئيات سلوكها للمهمة الاولى العاجلة والاكثر الحاحاً ، وهي العمل على الخروج من هذا المأزق لمواجهة تلك القوى الهائلة المستنفرة ضد حركة المقاومة الفلسطينية . وهي على قناعة بان مثل هذه المواجهة – على مستوى المسؤولية – لا يمكن القيام بها الا من خلال جبهة وطنية فلسطينية هي حلقة في جبهة وطنية عربية ، وبالتالي فان الاغراق في المهاترات هو حرف للتوجه الثوري المطالب اكثر من اي وقت مضى بالعمل الدائب على تحقيق الحد الادنى من مسؤوليات المعركة .

كان لا بد من هذه المقدمة السريعة للدخول الى الموضوع الذي نحن بصدده ، اذ دونها لا يمكن لهذا البحث ان يخدم غرضه الاساسي .

*

جرت العادة ان يقع اي بحث نقدي لحركة المقاومة بمرحلتها الراهنة في حقل من الافخاخ : اننا لا نتحدث هنا عن الافخاخ التي تهيئها النظرة الانفعالية او العصبوية ، او النظرة التي تغلب متطلبات الحاجة الاعلامية ، على المنهج النقدي او تلك التي تحصر نفسها – طوعاً او مرغمة – بالجزئيات التكتيكية ، ولكننا نتحدث عن افخاخ اكثر خطورة تتعلق بالمنهج النقدي الذي يتبع في قياس حركة المقاومة .

هذا المنهج يسقط عادة في «الانتقائية» ولكنه يسقط ايضاً في المذهبية الجامدة ، واهم من ذلك كله هو انه يحل نفسه من الالتزام بالاساس العلمي والموضوعي للعملية النقدية التي هي جزء لا يتجزأ من العمل الثوري برمته ، اذا كانت الثورة – كما هي فعلاً – ملزمة قطعاً وبالضرورة بتفسير العالم وتغييره في آن واحد .

ان واقع المقاومة ، مثله مثل أي واقع آخر ، هو في حقيقته حركة العديد من الجزئيات المرتبطة ببعضها رباطاً جدلياً مستمراً . ولا شك ان الخطيئة النقدية المميتة ترتكب حين تفرض حالة السكون فرضاً على جزئية واحدة من هذا الواقع ، فعندئذ تكرّ على التوّ سلسلة من الاخطاء : فصل هذه الجزئية اعتباطاً عن عدد غير محدود من الجزئيات الاخرى ، ثم تسكينها بصورة قسرية ، ثم دراستها او نقدها او قياسها بمعزل عن تلك الصلة الجدلية بين العمل والمعرفة .

من هنا نرى كيف ان عدة مقالات نقدية ظهرت خلال الفترة الماضية تقيس المقاومة الفلسطينية بمسطرة العمل المسلح وحده ، كما ظهرت مقالات اخرى تقيس المقاومة قياساً مذهبياً بحتاً يحول المسألة الى ركام من الصيغ والادبيات . وثمة قياسات قطرية تعزل المقاومة الفلسطينية كما يعزل الكيماوي في المختبر خلية حية .

ان اية نظرة نقدية للمقاومة ، في مرحلتها الراهنة ، تفترض بالبداهة ادراك مجموع اطراف هذه العلاقة المتحركة في المسألة كلها ، وتفترض النظر الى واقع هذه المقاومة من زاوية علاقاتها المتبادلة ، وحركتها وتغيرها ونموها . ان المنهج الديالكتي هو ذاته ، في جوهره ، نقدي وثوري – كما يقول ماركس – وهو بلا شك مستمر ، ومن هنا فان العملية النقدية لا يمكن الا ان تكون جزءاً من مجموع الجزئيات التي تشكل علاقاتها المتبادلة ، او المتوترة ، او المتناقضة الحركة المستمرة للتاريخ .

ان الخطأ الاساسي يبدأ عند الفصل بين النظرية والممارسة واصطناع الحواجز بينهما ، فذلك يؤدي الى الجمود المذهبي من جهة والى الميكانيكية في فهم التاريخ والتجريبية في ممارسة محاولات تغييره من جهة اخرى .

كان لا بد من هذه المقدمة الموجزة لتحديد منهج نقدي : فلا ريب انه ينبغي رفض الاسلوب النقدي لا يؤدي الى جعل الممارسة قادرة على تصحيح النظرية، وبالتالي الى اغنائها، كي تعود وتؤثر في الواقع ، ولذلك فعلينا منذ البدء تحديد الاطراف الاساسية للمسألة ، هذه الاطراف التي تشكل علاقاتها بعضها بالبعض الآخر الأساس الكامن والجوهر الحقيقي للمسيرة الثورية الراهنة والتي لا يؤدي الفصل المصطنع فيما بينها الا الى فوضى .

فهناك أولاً مسألة الفكر السياسي في المقاومة الفلسطينية ، وهنالك ثانياً مسألة الممارسات التي تبرز من بينها الممارسة القتالية بالدرجة الاولى ، ولكن هناك ثالثاً ما يعطي هاتين المسألتين عمقهما وفعاليتهما وهو يتركز في المسألة التنظيمية .

يلخص ماوتسي تونغ هذه المسألة المثلثة بقوله : « ان مهمتنا هي كعبور نهر ، الا اننا لا نستطيع عبوره دون جسر او قارب ، واذا لم نحل مشكلة الجسر والقارب فكل حديث عن انجاز المهمات دون حل مشكلة اساليب العمل هو مجرد ثرثرة » (*).

نحن اذن امام معضلة مثلثة : النظرية ، والممارسة ، والاسلوب الذي هو في جوهره مسألة تنظيمية . ان ذلك يعني أن أي بحث نقدي لحركة المقاومة لا يستطيع ان يجتزىء طرفاً من هذه الاطراف الثلاثة ، ويسكنه ، ويجعله الميزان الاوحد لتقييم ما يحدث ، واذا فعل ذلك فانه يسقط على التوّ في أخطاء قاتلة .

لم يعد من المقبول ، ولا من المجدي ان يكون «العمل الثوري» مجرد ممارسات تجريبية غير مسلحة بالفكر السياسي ، وكذلك فان الفكر السياسي او النظرية ، دون ممارسة فعلية تقود عادة الى ثرثرة داخل حلقة مفرغة . على ان المسافة القائمة بين النظرية والممارسة لا يمكن تغطيتها ميكانيكياً ، فالعلاقة بين الفكر السياسي وممارسته ، بين النظرية والتطبيق ، تطرح مسألة ثالثة موازية في الاهمية هي المسألة التنظيمية .

واذا كان « التنظيم هو شكل التوسط بين النظرية والممارسة » (١) فان المسائل السياسية المنبثقة عن الرؤيا النظرية ، وعن الممارسات ، لا يمكن فصلها بصورة ميكانيكية – كما يقول لينين – عن المسائل التنظيمية . ولا ريب في ان العكس هو ايضاً صحيح ، ذلك ان المسألة التنظيمية ليست مسألة تكتيكية ، ولكنها طرف في العلاقة الجدلية المتنامية بين النظرية والممارسة : ان التنظيم حين لا يكون وليد نظرية ثورية ينتهي الى صيغة تآمرية ، وحين لا يكون التنظيم واسطة تلك النظرية الى الممارسة التنفيذية فهو ينتهي الى تجمع عصبوي معزول .

الايديولوجية السياسية هي التي تقرر شكل التنظيم ومهماته ، (علاقات افراده بعضهم

(*) ماوتسي تونغ – المؤلفات المختارة (بكين) المجلد الاول – ص ٢٢٠
(١) جورج لوكاش (ترجمة طرابيشي – في التنظيم الثوري)

بالبعض الآخر وعلاقاتهم بالجماهير ، العلاقات بين القيادة وبين القاعدة ، الهيئات المنبثقة عن التنظيم وعلاقاتها ومهماتها ... الخ) والتنظيم هو الذي يستطيع القيام بعمليات التصحيح والاغناء للسيرة الثورية من خلال قدرته المتواصلة في قياس الممارسات على النظرية . انه من هذه الناحية يشكل الضمانة الاقدر على الحيلولة دون تسرب امراض باتت معروفة حين ووجهت بها تجارب ثورية عبر التاريخ : (عبادة الشخصية ،نزعة المغامرة ، العسكريتاريا ، الطفولة اليسارية ، الانتهازية ، الفردية ، البيروقراطية ... الخ).

ان النظرية تصبح عديمة الهدف اذا هي لم ترتبط بالممارسة العملية الثورية ، وكذلك فان الممارسة العملية ستصبح ممارسة على غير هدى اذا لم تنر طريقها نظرية ثورية (١) تلك هي الصيغة التي فسر بها ستالين ، كما يبدو ، جملة لينين الشهيرة « لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية» .ولكن هذا الكلام كله ليس صيغاً سحرية ، ذلك ان « السبب في ان الماركسية تؤكد على اهمية النظرية يعود بالضبط ، وفقط ، الى انها تستطيع توجيه العمل » (٢). ان الضابط الاساسي في هذه المعادلة هو التنظيم .

ان التشديد على القيمة الجوهرية للمسألة التنظيمية يعود هنا ، في الحقيقة ، الى الكثير من الاهمال الذي حظيت به هذه المسألة في التطورات السياسية العربية خلال نصف القرن الماضي والنتائج الباهظة الثمن التي ترتبت على ذلك الاهمال . ومن هنا فان اية عملية تقييم تستهدف النظر الى نشاط المقاومة الفلسطينية خلال تجربتها الماضية لا بد ان تتسلح بمنهج ، والا انتهت الى مجرد احساسات ومشاعر ذاتية ، تخضع في هذه الدرجة او تلك للانفعال ، وللجزئيات ، وتضرب في مجل التعقيدات التي تحيط بالتجربة الراهنة على غير هدى : فثمة من يرى في العمل الفدائي الآن مجرد ممارسات عسكرية وينقدها ، او يصفق لها ، على هذا الاساس ، وثمة من يرى في هذه المرحلة مجرد مناسبة للتسابق في بناء المواقف النظرية او الاغراق في عملية التنظير السياسي ليس غير .ولا شك ان ثمة من يتخذ الأمرين معاً ، الممارسة والنظرية ، خلفية اساسية لتقييماته . على ان ذلك كله يظل ناقصاً ، ولا ريب انه يؤدي الى الاخلال بالميزان الصحيح للعملية النقدية التي لا بد منها والتي لا غنى عنها ، هذه العملية التي يمكن مهما بلغت جرأتها ان تؤدي الى نتائج معاكسة حين تصوب رؤيتها على جزء واحد من اجزاء الصورة ، وتغلبه على بقية أجزائها المترابطة . إن النظرة النقدية المسؤولة ، بالنسبة لهذه المرحلة بالذات التي تجتازها حركة المقاومة الفلسطينية ،ينبغي ان تواجه جملة المسائل الاساسية من خلال صفتها الجدلية ، ولا شك ان عملية «تسكين» جزء منها سيوصل التقييم الى رسم حجوم خاطئة لطبيعة الامور التي تحدث: ان قياس المقاومة الفلسطينية بمجرد البلاغ العسكري ، او قياسها بمجرد الموقف السياسي النظري ، او قياسها بمجرد الشكل التنظيمي ، سيؤدي لا محالة الى خداع الجماهير ان نحن لم نقل خداع الذات، ولا بد لهذه المسائل الثلاث ، من خلال وعي علاقتها الجدلية ، ان تمتحن معاً .

ولا بد من الاعتراف بصعوبة مثل هذا العمل ، هذه الصعوبة التي تعود بالدرجة الاولى الى عضوية الترابط الموضوعي بين هذه الموضوعات الثلاث : النظرية والممارسة والتنظيم . الا ان

(١) ستالين : اسس اللينينية .

(٢) ماوتسي تونغ : المؤلفات المختارة (مجلد ١ ـ ص ٤٤٥).

البديهي هو ان يكون الغرض من النظر الى كل منها على حدة ناتجاً عن حاجة دراسية فحسب ، على ان يسمح للتداخل الحتمي بين هذه الموضوعات ان يصل الى مداه .

١ ـ الفكر السياسي في حركة المقاومة

لم يعد قول لينين بان « لا ثورة دون نظرية ثورية » مسألة نقاش ومماحكة . ولكن هذه القضية لا تقف هنا ، ولا يشكل هذا الشعار صيغة سحرية بل ربما كان بداية لمسألة أشد تعقيداً . والحزب الشيوعي الصيني ذاته يعلن أن « الماركسية ـ اللينينية ليست معتقداً ، بل هي دليل للعمل وهي تتطلب ان ننطلق من الواقع ، وان نطبق بمرونة وبروح مبدعة مبادئها لحل المشكلات التي تبرز في مجرى النضال ، وان يتاح لنظرياتها استمرار التطور » (١). وماوتسي تونغ نفسه ، كما ذكرنا ، يقرر ان تأكيد الماركسية على ضرورة وأهمية النظرية يعود بالضبط ، وفقط ، الى انها تستطيع توجيه العمل وماوتسي تونغ هو ذاته ايضاً من وصف محاولات نقل التطبيقات السوفياتية حرفياً الى الثورة الصينية بانها «اشبه بمن يبري قدميه لتلائما الحذاء » (٢) ان ذلك يشير بلا ريب إلى ان مسألة الولاء لنظرية ثورية هي مسألة ابداع او مسألة تعامل مع الواقع الموضوعي من خلال تلك العملية الجدلية التي يتبادل فيها التطبيق مع النظرية ادوارهما المشترك . وربما كان لينين هو اكثر من شدد على هذه المسألة .

ثمة في الساحة الفلسطينية ، مناوأة مزدوجة من جهتين مختلفتين لهذه الموضوعة : فمن ناحية يشدد طرف على عدم ضرورة وأهمية النظرية الثورية في الثورة ، ومن ناحية أخرى يشدد طرف آخر على بري رأسه ليلائم القبعة الماركسية الجاهزة . ومن المفيد ملاحظة نتائج هذين السلوكين المتناقضين : فالطرف الاول الذي يلغي أهمية النظرية الثورية في الثورة يتجه اكثر فاكثر نحو اظهار ثقله على صعيد الممارسة ، في محاولة لاعطائها الاهمية الاولى وربما الوحيدة ، فاتخذ وجوده الطابع العسكري بالدرجة الاولى ، فيما اتجه الطرف الآخر نحو الاغراق في «التنظير» ـ باسم اليسار ـ على حساب الممارسة الثورية الحقيقية ، واحياناً على نقيض منها ، جاعلاً القيمة الاساسية لوجوده وقفا على صيغ واصطلاحات ومواقف منسوخة نسخاً عن ادبيات اليسار الماركسي اللينيني . لماذا ، اذن ، ذلك التشديد الذي كرره اساتذة الاستراتيجية الثورية ، على ضرورة النظرية الثورية وعلى ضرورتها بشكل خاص كدليل عمل ؟ ان الثورة ، حتى في تفاصيلها اليومية ، لا يمكن ان تتقدم ان هي لم تكن مزودة بافق استراتيجي ، والقيمة الأساسية للتحركات التكتيكية ـ السياسية والعسكرية ـ هي في كونها تصب في نهاية المطاف في مصلحة ذلك الافق الاستراتيجي .

من المعروف انه ـ حتى عسكرياً ـ تبدو القضايا التكتيكية بعيدة عن الاهداف السياسية النهائية . ولكن يبدو من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، فصل الاهداف السياسية عن الرؤيا الستراتيجية . فاذا كنا على قناعة بان التكتيك هو طرف واحد في عملية جدلية تتقدم

(١) تقرير يتنغ سياو ـ بينغ للمؤتمر القومي الثامن للحزب الشيوعي الصيني ١٩٥٦/٩/١٥.

(٢) المؤلفات المختارة ـ (مجلد ١) صفحة ٢٦٦ .

دائماً ، فانه من المستحيل اذن الا يكون لذلك التكتيك اطار استراتيجي عريض . « ان فهم الكل يمكن المرء من معالجة الجزء على وجه كامل لان الجزء خاضع للكل ، اما الرأي القائل بان النصر الاستراتيجي رهن بالنجاحات التكتيكية فهو رأي خاطىء لان صاحبه لا يدرك ان الشيء الرئيسي والاول الذي يقرر مصير الحرب هو البراعة ، او عدمها ، في اخذ وضع الحرب الكلي ومراحلها المختلفة والعلاقة بينها ، بعين الاعتبار » (١) .

ان ذلك يوضح بان الحرب (التي تعرف عادة بانها السياسة في درجتها العنيفة) ، هي بالدرجة الأولى رؤيا استراتيجية ، ومثل هذه الرؤيا لا يمكن ان تتوفر الا من خلال دليل عمل أي نظرية ثورية . ان مراحل الثورة المختلفة ، من اصغرها وحتى آخرها ، خاضعة بالطبيعة لكل ما تخضع له اشياء عالمنا : الحركة الجدلية المستمرة ، ولذلك بالذات فانها محكومة بالدرجة الاولى لقرارات الانسان ، المسؤول عن مصيره . ومثل هذه القرارات لم تعد في عصرنا خاضعة للتجريبية او الدوغمائية . إن المقاومة الفلسطينية في مرحلتها الراهنة ما تزال تفتقد - لدى هذا التنظيم او ذاك ، وبهذه الدرجة او تلك - افقها الستراتيجي بما يختص ببعدين شديدي الاهمية : البعد القومي ، والبعد الطبقي .

ولا يبدو في التشديد على أهمية هذين البعدين معاً ، وعلى المستوى نفسه ، أي تناقض كما قد يخيل للحرفيين النسّاخين . فالحديث عن البعد القومي الوطني ليس حديثاً عن الشوفينية ، أو بحثاً للبورجوازية عن اطار يبرر وجودها في السلطة وفي قمة علاقات الانتاج ، بل هو حديث عن الخصائص التاريخية المشتركة والمصير المشترك للطبقات الكادحة العربية صاحبة المصلحة الأولى في معركة التحرير وفي هزيمة عدوها المثلث : اسرائيل والامبريالية والرجعية ، وحديث عن معركتها الواحدة ليس فقط كحقيقة موضوعية يفرضها كونها تنتسب الى أمة واحدة ، ولكن أيضاً كحقيقة تفرضها المعركة ذاتها .

إن هذين البعدين في الثورة : بعدها القومي وبعدها الطبقي ، يشكلان معاً عمقاً أساسياً في مستقبل النضال الفلسطيني ، ومع ذلك فانهما لا يزالان غائمين ، بالرغم من الشوط الذي قطعه الكفاح الفلسطيني المسلح حتى الآن . المسألة ، على الصعيد القومي ، ناتجة ، في جزء كبير منها ، عن فقدان الأفق الطبقي في تحليل ورؤية الظروف الموضوعية . وقد أدى ذلك العجز الى سقوط بعض الفصائل في فخ القطرية . ومن الممكن النظر باختصار الى هذه القضية على الصورة التالية : لقد ادت الحقائق الموضوعية وتطوراتها الى قفزة حققتها الحركة الوطنية الفلسطينية ، متقدمة بالاجمال عن تلك التي كانت القوى الوطنية العربية مؤهلة لها . لكن اذا كانت الحركة الوطنية العربية تتحمل ذاتياً جزءاً من هذه المسؤولية ، فان تحميل المسؤولية كلها ، إلى درجة القطيعة ، هو قصور عن فهم طبيعة الواقع وتطوراته : فقد كانت الانظمة العربية البورجوازية الصغيرة عاجزة عن تهيئة الظروف الكفيلة بانضاج هذه الحركات الوطنية العربية ، أو بتهيئة جو ملائم عملياً لنمو قوى أخرى ، ذلك أن معظم هذه الانظمة لم تكن بورجوازية صغيرة فحسب ، وإنما كانت تضيف الى هذه الصفة - بطبيعة نشوئها وممارستها - الصفة العسكرية والبوليسية . وهكذا فقد انهكت بتصورها القاصر للحزبية وللعمل التنظيمي ، (حتى ذلك

(١) المصدر السابق ص ٢٧٠ .

العمل التنظيمي الذي حاولت بناءه لخدمة اغراضها الذاتية) الاحزاب الوطنية العربية ، واورثتها للمعركة حين وصلت الى مرحلة اكثر تقدماً تشكيلات منهكة ومهتزة ومتعبة الى اقصى مدى ، فكرياً وتنظيمياً على السواء .

لا ريب في أن الانظمة البورجوازية الصغيرة ، فوجئت بالهزيمة قبل أن تستكمل دورها ، واطاحت هذه الهزيمة ببرنامجها العاجز والقاصر ان لم نقل انها فضحت ذلك البرنامج وعرّته تماماً . ولكن وجود انظمة بورجوازية عربية أكثر رجعية وأكثر امعاناً في التحكم العشائري او الاقطاعي او الاحتكاري من الانظمة البورجوازية الصغيرة جعل سقوط هذه الاخيرة عملياً مع برامجها السابقة واللاحقة ، مسألة لم تحدث بالسرعة التي توازي حجم هزيمتها وسرعة وقوعها ، بل انها - على صعيد جماهيري - ما تزال او على الاقل ما يزال بعضها ، يجذب ولاءات شعبية ، وينازع حركة المقاومة على تلك الولاءات .

ان هذه الصورة المشوشة للواقع الذي خلقته الهزيمة ، لم يتح فقط لهذه الانظمة البورجوازية الصغيرة الامعان في انهاك الحركة الوطنية المحلية والفتك بها وقطع الطريق عليها بمختلف الحجج ، بل أدى ايضاً الى حجب الافق الستراتيجي للثورة لدى بعض فصائل المقاومة الفلسطينية ، التي اخذت - احياناً - تلوم «العرب» (هكذا ، بلا تحديد) على الفشل في تحرير فلسطين ، واحياناً اخرى مناقضة تتعامل مع «العرب» هؤلاء (ولكن هذه المرة بالتحديد : الانظمة) دون ان ترى في ذلك تعاملاً مع اولئك الذين فشلوا في التحرير ، والذين ما زالوا يمارسون اعتى وسائل الكبت ، ضد خلق أي مناخ صالح لنمو ولانضاج قوة ثورية شعبية ، هي وحدها الحليف الطبيعي لحركة المقاومة .

من الناحية الواقعية هناك سؤالان أساسيان ومتلاحمان في هذا النطاق ، هما : هل يستطيع شعب فلسطين وحده (أو هل المطلوب منه وحده) تحرير فلسطين؟ واذا كان الجواب لا ، فمع من يجب على الثورة الفلسطينية أن تقاتل وضد من ؟ ان هذين السؤالين يطرحان قضية استراتيجية على التو ، يبدو فيها الخط القتالي ملتحماً تماماً مع الخط السياسي ، بحيث لا يمكن التقليل من أهمية النظرية الثورية وضرورتها ، لان مثل هذين السؤالين لا يدفعان بالضرورة نحو تحديد الافق القومي فحسب ، بل يقتضيان ايضاً حل سلسلة من القضايا المهمة ، ربما كان طليعتها قضية تحديد العدو وتحديد الصديق ، قضية تحديد اداة الثورة الاطول نفساً ، قضية تحديد اسلوب التحرير ، قضية تحديد التنظيم الطليعي ومهماته وعلاقاته ، الى آخر ما هنالك من قضايا لا يمكن حلها دون دليل عمل نظري يتفاعل مع ممارسات ثورية متواصلة ، ويؤدي الى استكشاف الأفق الطبقي للمعركة . ومن الخطأ الفادح وضع هاتين المسألتين ، في فكر المقاومة السياسي وفي ممارساتها وفق ترتيب ميكانيكي ، بل لا بد من ادراك تداخلهما الجدلي الى ابعد مدى ، وعلى ضوء الظروف الموضوعية المحيطة بالقضية الفلسطينية . من الناحية التاريخية ومن الناحية الواقعية ومن حيث المستقبل يبدو الافق القومي أساسياً بصورة محتمة ، واذا كانت هذه الحقيقة مدعوة لان تأخذ حجمها في الموقف الفكري والتنظيمي والقتالي للمقاومة الفلسطينية ، فان الأفق القومي للمعركة هو الوجه الآخر لهذه الحقيقة ، وكل ذلك يجعل أي تنازل استراتيجي عن النضال الطبقي « قادراً على أن يعكس نفسه فوراً بشكل تنازل استراتيجي عن النضال القومي» ان «نزعة الاستسلام الطبقي تشكل في الحقيقة ، خلال الحرب الوطنية الثورية ، القوى الاحتياطية لنزعة الاستسلام القومي » وبالتالي فانه كي يضحي « الصراع ضد نزعة

الاستـلام القومي صراعاً حازماً وقوياً فينبغي معارضة الاتجاه نحو الاستسلام الطبقي»١.

واذا كان هذا القول صحيحاً بالنسبة للصين ابان الحرب ضد اليابان ، فانه أكثر صحـة ، قياساً على الواقع العربي الراهن ، حيث تفترس الامبريالية بواسطة انظمة عميلة توجهات الجماهير نحو التحرير القومي والتحرير الطبقي بصورة متساوية . واذا كانت موضوعة ماو ، في الصين بان الاستـلام الطبقي هو قوة احتياطية لنزعة الاستسلام القومي فان الاستـسلام القومي في الوطن العربي ، بمعنى تكريس سيطرة طبقات الاقطاع والبورجوازية العميلة والمرتبطة بالاستعمار الكولونيالي او الامبريالي ، والمستفيدة من التجزئة والقطرية وشق الوحدة النضالية للطبقات العربية الـكادحة في مختلف ساحاتها ، هو بدوره احتياطي يعمل لتعزية نزعة الاستـلام الطبقي .

ان ذلك كله يطرح سؤالاً لم تحسمه حركة المقاومة الفلسطينية بعد ، عما اذا كانت الانتفاضة الثورية الفلسطينية هي المدخل للثورة العربية ، او عما اذا كان من المطلوب لقضية التحرير الفلسطينية وجود مدخل ثورى عربي . والواقع أن جواب هذا السؤال ستفرضه الممارسات ، على ان مثل هذا الفرض لا يمكن أن يحدث اعتباطاً أو بالصدفة ولا بد من عمليات مراجعة نقدية مستمرة للعثور على الصيغة الأكثر فعالية . من الصحيح ان المقاومة الفلسطينية المسلحة تقدم مثالاً يومياً للجماهير العربية ،وهي في هذا المجال تقوم بالتحريض المباشر احياناً ، ولكنه من الخطأ الاعتقاد بان هذا النوع من «المثال اليومي» يشكل هدفاً كاملاً في حد ذاته ، اذ لا فرار من ان تصل التجربة نفسها الى نقطة تكون المطالبة فيها بالحسم أشد الحاحاً ، وربما على ذلك الحسم تتوقف القدرة على الخروج او عدم الخروج من المأزق .

اي مأزق ؟

إنّ من اللاثورية العجز عن رؤية مأزق المقاومة في هذه المرحلة ، والمضي في تجاهل هـذا المأزق ، سواء عن طريق المعاندة ، أو عن طريق الركون الى « الحلول الاعلاميــة » . وفي اعتقادنا ان هذا المأزق يشكل الآن ، وسيشكل بصورة متزايدة وتصاعدية ، النقطة التاريخية التي يتوجب فيها على الثورة ان تحسم المسألة بجواب علمي ، وبحلول ثورية حقيقية . لقد بدأت حركة المقاومة المسلحة ، في صورتها الاكثر تبلوراً ، في اعقاب حرب حزيران ، ولا ريب ان الاحتلال ، والصدمة التي شكلتها الهزيمة السريعة ، قد أوجدت في المقاومة الفلسطينية المسلحة نوعاً من الرئة المعافاة في جو الاختناق الذي خيم في اعقاب الهزيمة ، ومع ذلك فانه فيما عـدا واقع الاحتلال فقد كانت الظروف الموضوعية للثورة ما تزال دون مرحـلة النضوج ، وكانت الاداة الثورية التي اندفعت لتأدية مهام الثورة ـ كمّاً ونوعاً ـ دون القدرة على تأدية هذه المهام . ولا شك ان عوامل كثيرة هي التي ادت الى ذلك الواقع ، واذا كان من الظلم تحميل مسؤوليـة ذلك للحركة الوطنية العربية والفلسطينية وهدفهـا ووصم تجربتها بالفشل والعجز ، فانه من الظلم ايضاً تحميل مسؤولية هذا الواقع للانظمة العربية ذات الصفة البورجوازية الصغـيرة وحدها ، فالمسؤولية في هذا المجال متبادلة ، وثمة حصة منها لكل طرف لا يجوز اسقاطها عنه :

(١) ماوتسي تونغ ـ الاعمال المختارة (بكين) المجلد الثاني ص ٩٣ .

ان التنصل هنا يوازي في خطورته الاتهام المرتجل من حيث انهما يضيعان التقييم الذي يستطيع وحده ان يحدد أفق المستقبل والاسلوب النضالي فيه . على ان الاخطر من ذلك هو ان الانظمة البورجوازية الصغيرة التي فوجئت بالهزيمة ، وقوطع برنامجها العاجز قبل استكماله ، وتعرت كلياً أمام جماهيرنا ، وجدت انها تستطيع استخدام تأييدها لحركة المقاومة المسلحة بمثابـة « ورقة التوت » على الأقل ، في نوع غير متوقع من الدفاع عن النفس : لقد ذكرنا أن وجود أنظمـة عربية رجعية تلعب دور العميل المباشر للامبريالية كان من الاسباب التي منعت السقوط العملي للانظمة الوطنية ـ البورجوازية الصغـيرة المهزومة اذ انها ظلت قادرة وسط ذلك الضياع على تمثيل شيء ما يجتذب الولاء العفوي للجماهير ، وادى ذلك الى اندفاعها لاقتناص المزيد من ذلك الولاء عن طريق التسابق في تأييد العمل الفدائي .

واتخذ هذا التسابق ، الذي حركتـه حوافز تكتيكية بالدرجة الاولى ، طابع الصخب والمبالغة الضجيج ، وأدى افتقار المقاومة الفلسطينية الى وجود حزب قوي وطليعي ومنتشر الى العجز ن استخدام ذلك الجو الفضفاض الذي احيطت به ، ونشأ عن ذلك خلل كبير في الصورة : فمن ناحية تندفع المقاومة الفلسطينية وسط جو لم تنضج فيه بعد الظروف الموضوعية لثورة في مستوى شعاراتها ، وبالتالي لا تتوفر فيه أدوات هذه الثورة في مستوى المهمات الـتي تتصدى لها ، ومن ناحية اخرى تحاط باطار واسع وفضفاض من الولاء الجماهيري تقف عاجزة عن تعبئته وتنظيمه . ولا ريب ان عجز وقصور الاحزاب العربية الوطنية ، والهزة المزلزلة التي ضربتها في حزيران (وهي اصلاً منهكة من اعباء الانظمة العسكرية والانظمة الرجعيـة والانظمة البوليسية ، بالاضافة لامراضها الذاتية)، قد زاد في بلبلة الصورة في الساحة الفلسطينية والعربية على السواء . على ان ذلك كله لم يحل دون حدوث الاندفاعة الثورية الاولى ، التي عبأتها الاطـارات المحدودة لحركة المقاومة آنذاك ، ومضت فيها بشجاعة الى ميدان القتال . واستطاع هذا الاندفاع ان يفعل فعـل السحر في الجماهير العربيـة في كل مكان الا ان مثل هذا السحر تظل معجزاته رهناً بقدرة الثورة على تنظيم مفعوله وتعبئته وفق استراتيجية ثورية واعية .

لقد وصلت هذه الاندفاعة الثورية الاولى الى ذروتها في معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨ ، تلك المعركة التي أعطت مثالاً رائعاً على قدرة القوة الصغيرة غير المسلحة بالاسلحة الحديثـة على مواجهة قوة كبيرة واصابتها في مقاتلها ، والتي الهبت الجماهير العربية والفلسطينية الى أبعـد مدى ، ولكن هذه المعركة أيضـاً ادت الى نتائج على الطرف الآخر ، طرف العدو : فهي من جهة نبهت اسرائيل الى ضراوة هذه الظاهرة التي استخفّت بها في البدء ،وهي من جهة ثانيـة نبهت الدول العربية ـ على مستويات مختلفة ـ الى الخطر الذي تشكله مثل هذه القوة الصاعدة ، ان هي استطاعت المضي الى مداها . وكان من نتائج ذلك أن طورت اسرائيل استراتيجيـة سياسية وعسكرية في مواجهتها للكفاح الفلسطيني المسلح ، وطورت الدول العربية ـ كل منهـا حسب حاجتها ـ خططاً تضمن لها « حدود أمن » خاصة بها . بالنسبة لاسرائيل قرر مهندسو الستراتيجية فيها أن « يتعايشوا » مع المقاومة ، وذلك عن طريق دفعها بالتدرج نحو الشرق ، بحيث تتمركز على الضفة الشرقية لنهر الاردن ، وعن طريق العمل ، بالبطش احياناً وبالرشـوة حيناً ، على « تحييد » الضفة الغربية الى اقصى حد يستطيعونه ، بحيث تشكل في الأساس ـ وان شكلت مسرح عمليات صغيرة ـ حاجزاً بشرياً بين القوات الاسرائيلية على ضفة النهر

الغربية المشتبكة مع المقاومة ، وبين الجسد الجغرافي القابل للصدمة ، حيث التجمع السكاني الاسرائيلي الاكثف ، في فلسطين المحتلة . ونجحت اسرائيل نسبياً في ذلك (ما عدا فشلها الصارخ في غزة) ولم يساعدها في ذلك جهاز عسكري وأمني وتجمع سكاني عصري ومتفوق تقنياً ومجتمع حرب مدرب على ذلك فحسب ، بل ساعدها كذلك في المستوى نفسه الانعدام شبه الكامل للنشاط الوطني والتقدمي المعبّىء والمنظم والمثقف والمدرب في الضفة الغربية ، طوال السنوات التي سبقت الاحتلال في ١٩٦٧ .

بعد شهور من معركة الكرامة كان الاعلام المتعلق بالعمل الفدائي قد وصل الى مدى لم يصله اعلام جبهة التحرير الفيتنامية الجنوبية حتى الآن ، وادى ذلك الى اتساع الهوة بين المهمات التي انتدب هذا الاعلام حركة المقاومة الوليدة لانجازها والقدرة الحقيقية ، المحكومة بالظروف الموضوعية والأداة الثورية ونضوجها ، لهذه الحركة . في الشتاء الماضي انجز الاسرائيليون عسكرياً ما كانوا قد بدأوه بعد شهور من معركة الكرامة ، فأثبتوا حاجزاً معقداً على ضفة النهر الغربية في محاولة جندوا فيها حصائل مجموع الخبرات الاستعمارية التكنولوجية لمنع انتقال المجموعات الفدائية الى الضفة الغربية من النهر . هكذا ، وقياساً على المستوى الذي وصلته الاندفاعة الثورية الاولى التي تسلقت الى ذروتها في اعقاب معركة الكرامة ، فان العمل الفدائي نسبياً ، يمر الآن في مرحلة ركود . وهذا الركود لا يعود الى الاسباب والظروف العسكرية فحسب ، بل هو يعود بالدرجة الأولى الى كون الاعلام الفلسطيني والعربي من حيث أراد - اذا أحسنا الظن - تعبئة الجماهير العربية ، خدرها من جديد ، وسلك في ذلك ، على مستويات مختلفة ، الطريق الخاطىء الذي كانت الانظمة تسلكه ما قبل حزيران ، وهو الطريق الذي يؤدي إلى اعتبار الحماسة الجماهيرية من مواقع المتفرجين بديلاً عن القتال بهم ومعهم وأمامهم ووسطهم ، ويغني عن مضاعفة الجهد في تعبئتهم وتوعيتهم وتنظيمهم .

ان فترات الركود ، التي تجيء في اعقاب استنزاف الاندفاعة الثورية الاولى لنفسها ، هي ظاهرة طبيعية شهدتها معظم الثورات في العالم ، وهي في جوهرها لا تشكل علامة خطيرة ، على انها بلا ريب فترة تواجه فيها الثورة جزءاً كبيراً من عوامل الحكم على مصيرها برمته ، وذلك يتوقف على الاسلوب الذي ينبغي اتباعه في مواجهة هذه الظاهرة :

- هل نواجه مثل هذه الفترة بتجاهلها ؟

- ام نختار مخرجاً اعلامياً لها ؟

- ام ترى نمعن في المعاندة دون اجراء تعديل استراتيجية وتكتيك نشاطها ؟

ما الذي ينهي هذه المرحلة ، ويضع المقاومة في بداية الاندفاعة الثانية ، التي تنقلها من مرحلة الى اخرى ؟ ان هذه المرحلة في ظاهرها تبدو عسكرية بالدرجة الأولى ولكن في اسبابها ونتائجها هي بلا ريب سياسية ، وذلك هو بالضبط ، على صعيد عملي وواقعي ، النقطة التي تبدو فيها المسألة العسكرية ، منعزلة عن الفكر السياسي ، مجرد نقطة عائمة في الهواء والمجهول . وهنا ، بالضبط ، تقول النظرية الثورية كلمتها ، وهنا بالضبط يبدو صحيحاً تماماً القول بأن

النظرية الثورية ليست مذهبية مغلقة على نفسها ، ولكنها دليل عمل تفسر ، كي يصبح بمقدورها أن تغيّر .

ان فترات الركود في الثورات تشهد عادة - كما تقول لنا التجارب الثورية التاريخية - نمواً غير عادي لظواهر غريبة : ذلك ان الامعان في تجاهل حالة الركود هذه يؤدي بالطبيعة وبالضرورة الى بروز «تفسيرات» واسباب و«ظواهر» إن هي أصرت على تجاهل الاسباب والمخارج الحقيقية - معاندة أو قصوراً - فلا مفر من أن تكون هذه الظواهر والتفسيرات والاسباب جزئية والى حد بعيد مرَضية . ان فترة الركود هذه هي فترة نمو الذاتية على حساب الموضوعية ، وانبثاق مظاهر الاشكالات الجزئية الصغيرة ، وتبادل الاتهامات ، وحصول الانشقاقات ، وهيمنة التنظيرات والصيغ اللفظية والمزايدات ، والصراعات الجانبية ، وتغيير أشخاص القيادات ، والى ما شابه ذلك . ولا ريب ان استمرار هذه الظواهر لفترة طويلة ينهك الثورة ويفتتها ، أو يفتح للعدو المتربص ، الذي يدرك ذلك عملياً وبالممارسة ، باباً واسعاً لمحاولة تصفية نهائية ، يحاول تنفيذها ضد الثورة . ان المخرج هو بلا ريب في التقدم الى الامام ، وثمة عملية تصحيح لا بد منها، وهي عملية لا مهرب لها من أن تمارس على قدم المساواة وبصورة جدلية ، على المستوى السياسي والتنظيمي وعلى مستوى الممارسات السياسية والعسكرية ، في آن واحد ، وأن تتبادل انجازاتها في أي مستوى من هذه المستويات الثلاثة ، وتعكس نفسها بصورة فعلية في ذلك الترابط العضوي بين هذه المسائل الثلاث .

نقول : التقدم الى الامام ، بمعنى الادراك الحقيقي لتلك العلاقة الوطيدة بين النضال القومي والنضال الطبقي ، العلاقة الجدلية التي تعني أن تصعيد أحد وجهي هذا النضال الواحد هو تصعيد للآخر ، والتي تعني في الوقت نفسه ان الاستسلام في أحدهما هو استسلام للآخر . ذلك يشكل ضرورة استراتيجية ينبغي لها أن تبني اطاراً يتسع لمرونة كافية في التكتيك . ان عبارة النضال القومي لا تعني هنا ضرورة خوض المعركة الفورية للوحدة العربية ، كما أن عبارة النضال الطبقي لا تعني هنا بالضرورة خوض الاقتتال الفوري والدامي ضد الطبقات المستغلة ، ولكن هاتين العبارتين تعنيان بلا ريب تطويع المسيرة التحريرية الفلسطينية على خطي قدرها ومصيرها وضروراتها .

نقول التقدم الى الامام : بمعنى الادراك الحقيقي لابعاد المواجهة الراهنة ، مواجهة معسكر العدو الكثيف الذي استنفرته المقاومة الفلسطينية المسلحة ، المدعمة بتفوق تكنولوجي وبقدرات الامبريالية وبتواطؤ الرجعية ، في مقابل ملايين الجماهير العربية والامكانات العربية المعطلة ، والواقفة بالانتظار . نقول التقدم الى الامام : بمعنى الادراك الحقيقي للمرحلة التي تجتازها المقاومة الفلسطينية ، مرحلة العمل الدؤوب على خلق المناخ الثوري وانضاج الظروف الموضوعية التي توفر أدوات الثورة القادرة على تحقيق مهمات بهذه الخطورة ، كماً ونوعاً ، واستبدال الاعلام الدعاوي الفضفاض بالتثقيف الثوري والتوعية الوطنية ، واستبدال العصبوية الضيقة بالتنظيم الثوري ، واستبدال الممارسات العسكرية الكلاسيكية وشبه الكلاسيكية بارتال الجماهير المنظمة والمسلحة والمقاتلة .

ان المخرج من المأزق الراهن لا يمكن اجتراحه الا من خلال تقييم موضوعي لسمة المرحلة

التي تعيشها المقاومة في هذه الفترة ، وهذا التقييم هو مسألة بالغة الاهمية من الناحية الاستراتيجية والتكتيكية ، اذ بدونها لن يكون بوسع المقاومة أن تحقق القدرة ، حتى اقصى مدى ، على فهم المعضلة وتفسيرها ومن ثم تغييرها ، ودونها لن يكون بمقدور المقاومة استخدام مهمات وأساليب مرحلة معينة في هذه المرحلة ذاتها بدل ان تستعير مهمات وأساليب وتكتيكات مرحلة متقدمة وتوظيفها في مرحلة سابقة .

لقد سمعنا ، على سبيل المثال ، أحاديث كثيرة مع مطلع هذا العام على ألسنة مسؤولين ، في أحد تنظيمات المقاومة عن بدء مرحلة التطهير والتحرير للاراضي المحتلة التي قدر لها أن تقطع شوطاً كبيراً في فترة قصيرة ، وقبل ذلك كان حديث مماثل قد شاع عن مرحلة ، « العمليات الكبيرة » ، بل إن تنظيمات صغيرة نسبياً ، من الناحية العسكرية ، مضت الى حد اصدار بلاغات حربية عن معارك كبيرة قذفت فيها على امتداد عشرات الكيلومترات باكثر من أربعمئة مقاتل . إن ذلك كله ، وغيره من الامثلة المشابهة يقودنا الى طرح سؤال حول تحديد سمة المرحلة التي تجتازها حركة المقاومة الآن ، والبرنامج الذي هي بصدد تنفيذه في هذه الفترة ، وفي الفترة المرئية المقبلة .

أن الدلائل الموضوعية ، ومجموع الظروف الذاتية وغير الذاتية التي تحيط بحركة المقاومة الآن ، انما تشير الى أن المرحلة ليست في الواقع الا مرحلة المضي في انضاج ظروف الثورة ، وفي تعبئة الاداة الثورية القادرة على خوض حرب العصابات ، وأي حرق لهذه المرحلة الاساسية سينعكس بلا ريب على المراحل المقبلة وينخرها .

إن هذا التحديد مهم لانه مطالب بان يعكس نفسه فوراً على جملة قضايا سياسية وتنظيمية وعسكرية : فليس من المعقول أن تكون المرحلة الراهنة مرحلة اعداد في جوهرها ، ثم تكون الممارسات السياسية ممارسات انفعالية وخطابية ، أو تكون الممارسات العسكرية محكومة بمبدأ التبذير التكتيكي الذي تفترض قوانين حرب العصابات بانه من غير الممكن اعتماده إلا في مرحلة متقدمة . وليس من المعقول أن تكون هذه المرحلة هي مرحلة إعداد ، ثم لا تكون المسألة التنظيمية في المقاومة هي المسألة الأولى . وليس من المعقول أن تكون هذه المرحلة هي مرحلة اعداد ثم لا تكون مرحلة تحديد الاطار الستراتيجي السياسي هي مسألة في منزلة وأهمية أن نثور أو أن لا نثور ، أن ننتصر أو أن لا ننتصر . وجملة هذه المسائل السياسية والتنظيمية والعسكرية ، لا يمكن حسمها الا بنظرية ثورية ، بدليل عمل ثوري . لقد جرت العادة على ان يقال بان خصوصية المعضلة الفلسطينية تجعلها أكثر اتساعاً من أن يحتويها اطار نظرية ثورية ، ولكن الحقيقة هي العكس تماماً :فبسبب هذه الخصوصية بالذات تشتد الحاجة الى نظرية ثورية ، وبسبب التعقيدات الخاصة بالقضية الفلسطينية تضحي الحاجة الى دليل عمل ثوري أكثر الحاحاً من أي شيء آخر ، وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية ، من حيث أن أحد طرفيها هو استعمار اسكاني وطرفها الآخر هو شعب مقتلع من أرضه ، يصبح البعد القومي في المعركة مسألة محورية . وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية ، من حيث أن أحد طرفيها هو ذراع امبريالي وطرفها الآخر هو شعب رازح تحت قيود أنظمة مستغلة مرتبطة بدرجة أو باخرى بعجلة الامبريالية ، يصبح البعد الطبقي في المعركة مسألة محورية ايضاً . وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية من حيث ان طرفها هو طليعة من طلائع العالم المستغل الغني المتقدم تكنولوجياً ،

وطرفها الآخر في الجهة العربية مكبّل بقيود التخلف ، تصبح حرب التحرير الشعبية في المعركة هي مسألة محورية أيضاً . وبسبب خصوصية القضية الفلسطينية من حيث أن أحد طرفيها هو كيان عنصري فاشي مدعوم بالقوى الامبريالية التي تتخذ من الانظمة الاقطاعية والعشائرية والرجعية والعميلة في الوطن العربي وسيطاً في عملية النهب الجارية للثورة العربية والطبقات الكادحة العربية ، تصبح قضية النضال ضد هذه الانظمة هي جبهة فلسطينية ايضاً ، بصورة غير مباشرة. وجملة هذه المسائل الاستراتيجية لا يمكن أن تظل معلقة في الهواء فيما تحتدم المعركة . وما هي المعركة ان لم تكن ذلك كله معاً ؟ وما هو التحرير ان لم يكن مبنياً على رؤية استراتيجية تضع هذا كله في حسابها ؟

وهنا بالضبط ، هنا على وجه التحديد ، تقول النظرية الثورية كلمتها ، فكل صفات وظواهر هذه الخصوصية في القضية الفلسطينية ، والتعقيدات المنبثقة عنها ، انما تستلزم مواجهتها مواجهة علمية عن طريق العثور على رد في مستوى تشعباتها ، وذلك لا يمكن أن يحدث الا عن طريق ربط مجموع هذه الظواهر والصفات ، لتلك الخصوصية ، بمنطق ثوري واحد ، برؤيا شمولية ، وبتفسير علمي ، كي يصبح التغيير ممكناً وفي مستوى ذلك التفسير .

٢ ـ المعضلة التنظيمية

التنظيم في العمل الثوري ليس عملية ترتيب تقنية ، بل هو انعكاس للموقف العقيدي ، واذا هو مضى يشق طريقه دون هدي من الموقف العقيدي فسينتهي الى صيغة تآمرية ، وليس الى صيغة ثورية . سينتهي في أحسن الأحوال الى صيغة عصبوية . ان التنظيم هو وسيلة النظرية الى التنفيذ ، وهو القارب أو الجسر الذي تحدث عنها ماوتسي تونغ ، والذي لا غنى عنها أو عن واحد منها للعبور من ضفة القرار الى ضفة الممارسة . فحين يقول الفكر السياسي ان المعركة هي معركة الجماهير فمن غير المنطقي أن يكون التنظيم ـ بعد ذلك ـ غير جماهيري . حين يقر الفكر السياسي أن المعركة هي معركة الطبقات الفقيرة المستغلة ، فمن غير المنطقي أن ينسج التنظيم بعد ذلك من قماشة بورجوازية أو أن يخضع لقيادة هذه البورجوازية . وحين يقر الفكر السياسي أن العلاقة بين الفكر والعمل هي علاقة جدلية ، وانه لا يوجد فكر مجرد لا يمارس ولا ترتد اليه التجربة بالاغناء ثم يرتد لها بالدليل ، فانه من غير المنطقي الا يضع التنظيم بعد ذلك مسألة الديمقراطية في صلب بنيانه . وحين يرى الفكر السياسي ان مرحلة المعركة وتوترها يستدعيان اتخاذ القرارات السريعة والمرنة ، فانه من غير المنطقي ـ بعد ذلك ـ ألا ينعكس ذلك التنظيم باعتماد مبدأ الديمقراطية المركزية . وحين تقر النظرية الثورية أن المعرفة والممارسة هما طرفا حركة جدلية لا تتوقف ، وانهما تتبادلان مكاسبها بصورة مستمرة ، وان حركتها هذه تقتضي المضي في اجراء الاضافات والتصحيحات والتعديلات فان التنظيم لا يستطيع ـ بعد ذلك ـ الا يعتمد مبدأ النقد والنقد الذاتي أساساً من أسس علاقاته . وحين تقر النظرية الثورية ان الاستسلام الطبقي هو احتياطي الاستسلام القومي ، وان الاستسلام القومي هو توفير الظرف لفرص الاستسلام الطبقي ، فان التنظيم لا يستطيع ـ بعد ذلك ـ

الا يضع امتداداته العمالية والفلاحية بالدرجة الأولى من نشاطه وان يمضي في هذه الامتدادات على مستوى الأمة . وحين تستطيع النظرية الثورية ، بحكم كونها دليل عمل بالدرجة الأولى ، التقاط طبيعة المرحلة وسمة الفترة التي يجتازها الجهد النضالي ، فان هذا الالتقاط انما ينبغي أن يعكس نفسه فوراً على طبيعة التنظيم وعلى أولويات مهامه ، وعلى أسلوب عمله في تلك المرحلة .

من الممكن أن نمضي في تعداد جوانب هذه العلاقة الجدلية بين النظرية وانعكاساتها التنظيمية ، الى ما لا نهاية ، ولكن ما يهمنا بالدرجة الأولى هنا هو على وجه التحديد تتبع هذه المسألة في مجال حركة المقاومة الفلسطينية ، في مرحلتها الراهنة : إن التنظيم الثوري ، بصفته فصيلة طلائعية ، مطالب بالضرورة ، كي يستطيع أن يلعب دوره بصورة فاعلة ، ان ينجح في منع أمراض الواقع الذي يتصدى لتغييره ، من أن تنتقل اليه عبر حركة الافراد القادمين أصلا من ذلك الواقع والمحملين بالضرورة بعاداته وطباعه وعقليته . وفي العالم المتخلف تتخذ هذه المسألة مظهراً أكثر خطورة منها في أي مكان آخر ، وتشكل واحدة من أولى المهمات العاملة للتنظيم الثوري .

ان ثقافة مجتمع ما هي ، كما هو معروف ، ثقافة الطبقة المسيطرة ، أما العادات والتقاليد فهي تراث أكثر رسوخاً وتجذراً ، وهيمنته أكثر عمقاً ، وبالتالي فان اجتثاث الجزء المتعفن منها هو عمل أشد صعوبة . على أن ذلك كله ، في حال تجاهله ، يمكنه أن يعمل نخراً في التنظيم الثوري أن هو لم يعالج منذ البدء بوعي ، ويستطيع أن ينجح في النهاية في نقل أمراض المجتمع المتخلف الى التنظيم نفسه ، بحيث يفشل التنظيم ، ليس فقط في تقديم نموذج حي ومصغر لمستقبل النضال الذي ينتدب نفسه له ، ولكن ايضاً في تحقيق مهامه الأساسية ، اذ ـ عند ذاك ـ تحل العلاقات الشخصية محل العلاقات الموضوعية ، والرؤية الذاتية محل الرؤية العلمية ، والصدامات العصبوية أو العائلية أو القبلية محل التفاعلات الرفاقية ، وتقديس الشخصية محل القيادة الجماعية ، والفوضى السائبة محل الديمقراطية المركزية ، والتعالي على الجماهير محل التفاعل معها ، والمناكفة المعاندة محل النقد والنقد الذاتي ، والفردية والمزاجية محل الانضباط . ان المجتمع المتخلف قادر على نقل أمراضه الى أي تنظيم ثوري ، ان لم يستطع هذا التنظيم مسلحاً ، بالنظرية العلمية ، ضبط المسألة التنظيمية ، ودون ذلك يفقد هذا التنظيم قدرته على أن يمثل فصيلاً طلائعياً يتصدى لمهات نضالية ذات دور تاريخي ، بل انه يفقد معناه الأساسي كتنظيم جماهيري يتحرك وسط الجماهير كما تتحرك السمكة في الماء ، ويبادل هذه الجماهير الفهم والود ، ويعرف مشكلاتها ويعرف أساليب حلها العلمية ، ويعلمها دون ان يكف عن التعلم منها . كيف يمكن حل هذه الاشكالات المعقدة؟

اننا حين نقول ان تنظيمات فلسطينية في قلب المقاومة المسلحة ، قد اضحت بعد سنوات قليلة من نشوئها مكتبية بيروقراطية ، فان هذا القول لا يعني بالمستوى المباشر اشكالاتها التنظيمية فحسب ، بل يعني ايضاً افتقادها بالدرجة الأولى للنظرية الثورية التي لا يمكن للمسألة التنظيمية ان تحل دونها ، بالرغم من ان هذا الافتقاد أدى بين ما أدى اليه إلى نتائج تنظيمية واضحة وظاهرة بصورة مباشرة ، تبدو كأنها هي الاشكال في ذاته . ولا شك ان هذه الاشكالات تتدنى في غمار الممارسات ذاتها ، شرط ان تكون هذه الممارسات قادرة على ان

تفعل فعلها في تعديل وتصحيح الرؤية النظرية ، وهنا على وجه التحديد تبرز الاهمية التي لا غنى عنها للعمل التنظيمي ، وربما لم يكن من المبالغة القول بان أحد أهم الاسباب التي أدت الى انفتاح تلك الهوة الشاسعة بين برامج الكثير من الأحزاب العربية وبين تطبيقاتها ، قبل وصولها الى السلطة أو بعدها ، أو حتى في المجال النضالي خارج السلطة ، يعود الى فشل تلك الاحزاب في حل المعضلة التنظيمية . ان خطراً من هذا النوع يجب عدم تقليل أهميته بالنسبة للمقاومة الفلسطينية المسلحة الآن ، ليس فقط بسبب الحساسية البالغة لهذه المرحلة التي هي مرحلة العمل على انضاج ظروف الثورة ، انما أيضاً بسبب الممارسات القتالية المستمرة التي تخوضها التنظيمات الفلسطينية ، والتي يتوقف على استمرارها وتصاعدها جزء كبير من امكانية تحقيق برامجها التحريرية . وبسبب هذه الممارسات القتالية بالذات تبرز قضية تنظيمية أولى ، يجب ان تحتل أولوية الاهتمام في أوساط المقاومة ، وهذه القضية تتلخص في ضرورة تجنب الوقوع في «الصخرية» أو «الصنمية» في بناء تنظيم ما، لان هذا التنظيم مطالب الآن على وجه الخصوص بان يتسلح بحيوية تنظيمية تتناسب مع الاخطار والتوقعات المحيطة به . ويمكننا أن نلاحظ بسهولة ، مع الأسف ، أن مثل هذه الحيوية التنظيمية ، والقدرات المرنة التي تستلزمها ، هي الى حد بعيد مسألة غير معتنى بها في بعض تنظيمات المقاومة كما ينبغي ، هذه الحركات التي تتصرف كأنها حركات «شرعية» ـ قياساً على الأنظمة المحيطة بها والعدو المتربص يومياً بها ـ وعلى العكس ، فان هذه التنظيمات مطالبة بمستوى من الحيوية والمرونة قادرة على نقلها الى مستويات مختلفة من النشاط ، سرية أو غير سرية ، مباشرة أو غير مباشرة ، ظاهرة أو مختبئة ، متجمعة أو منتشرة ، وهذه المستويات تشكل ضرورات لا مهرب منها ، وينبغي توقعها في أي لحظة ، ليس فقط بسبب طبيعة النشاط السياسي والعسكري لمنظمات المقاومة ، ولكن ايضاً بسبب الظروف العربية والدولية المحيطة بها ، والقابلة للتغيير في أي لحظة .

أن عناصر المقاومة القيادية ـ في معظم التنظيمات ـ مكشوفة تماماً ، وكذلك أساليب عملها وانتقالها واتصالاتها ، وكذلك الى حد بعيد ، تشكيلاتها ومراكزها ومكاتبها ، بل ربما كانت بعض تنظيمات المقاومة الفلسطينية هي الوحيدة من نوعها في العالم التي تستخدم الاسم السري علناً وتحتفظ سراً بالاسم الحقيقي لعناصرها مع انه غالباً ما يكون الشخص الذي يحمل الاسمين معروفاً من قبل الكثيرين هو واسماه في آن واحد ! وبحجة النشاط الدعاوي فتحت بعض تنظيمات المقاومة ابوابها على مصراعيها أمام الصحفيين أو الفضوليين ، فسجلت ملايين الأمتار الثمينة ، الموزعة الآن في كل مكان عن اساليب التدريب ، وحجم الدوريات ، وتوزيع المغيرين في المجموعة المغيرة ، وأنواع الاسلحة المستخدمة ، وطرق زرع الالغام المتبعة ، والكفاءات البدنية للمقاتلين. إن من قصر النظر حقاً الاعتقاد بان العدو يلزمه أكثر من ذلك ليعرف طبيعة كفاءات وأساليب العناصر التي ستواجهها دورياته . وبحجة «النضال الاممي» التي تشبثت بها بعض فصائل المقاومة من ذيلها ، صار بوسع المدعوين « الاممين » أن يمضوا شهوراً في معسكرات المقاتلين ، وان يتفحصوا بفرص كافية وهادئة اساليب التفكير والتخطيط ، ويكتشفوا بمنتهى الحرية المشكلات ونقاط الضعف في أشخاص القياديين والعسكريين وفي أساليب عملهم وقدراتهم التخطيطية ومطامحهم التنظيمية أو الذاتية .

ان ذلك مهما كانت احتمالات تسربه الى أيدي العدو ضئيلة ، يضعف الى حد بعيد مرونة تنظيم من تنظيمات المقاومة في الانتقال الى شكل تنظيمي مختلف قد تفرضه تطورات المعركة في

اية لحظة ، فاذا أضفنا الى ذلك ان التنظيمات المقاومة هي اصلاً ـ في معظمها ـ لا تهيء بنـاءها التنظيمية لمارسة مثل ذلك التحول الضروري في اية لحظة ، وهي غالباً ما تتجه نحو بنية تنظيمية صخرية أو صنمية غير مؤهلة لمثل ذلـك التحول ، أدركنا على التو خطورة هذه المعضلة . على أن ثمة معضلة أخرى ربما تكون موازية في الأهمية وهي أثر «الانفعالية» على التنظيم ، هـذا الأمر الذي غالباً ما يؤدي الى نتائج خطيرة ،لأنه يحكم تنظيماً ما بعقدة رد الفعل ، فينحرف نشاط عناصر ذلك التنظيم القيادية ، ومن ثم غير القيادية ، نحو اتجاه يبتعد شيئاً فشيئاً عن صلب المهات الثورية التي انتدب التنظيم المذكور نفسه للقيام بها اصلاً .

ان مثل هذا الخطر يكون بالطبع أكثر احتمالاً في التنظيمات التي تنبثق من عملية انشقاق حزبي ، اذ يصبح المحرك الأول للطرف المنشق ـ (الذي يكون عادة على معرفة بالشيء الذي لا يريده ، أكثر من معرفته بالشيء الذي يريده) ـ هو اثبات مبرر انشقاقه وبالتالي وجوده ، اثباتاً يومياً . فاذا خذلته الحقائق الموضوعية في هذا المجال أخذ دون أن يعي يفتعلها افتعالاً : انه يفقد بالتدرج الرؤيا العلمية للمرحلة ، ويلجأ الى المزايدات النظرية والاعلامية ، ثم انه ـ في معرض تأكيد مبرراته ـ يعمل عن وعي أو عن غير وعي في التركيز على محاولات تهشيم التنظيم الذي انشق عنه ، وفي أحيان كثيرة لا تأخذ هذه الظاهرة طابع الهم اليومي والأهم والأعجل فقط ، بل تكون أيضاً مضطرة ـ بالتدريج ـ لافتعال حملة مصطنعة من الاكاذيب والشائعات والاتهامات لتعينه على المضي في تلك المهمة . ويتعرض الطرف الأصلي الذي كان ارض الانشقاق لخطر مماثل اذ تؤدي تلك الحملة بالطبيعة الى ردة فعل تشنجية يتوقف التخلص من آثارها بمقدار كبير على سلامة البنية التنظيمية التي تكون عادة أقدر ، بحكم قناعتها برسوخها وتجذرها الزمني ، على تجاوز تأثيرات تلك الشحنة الانفعالية . ولا شك ان مثل هذه الظاهرة الانفعالية ، ان هي تركت حتى مداها ، تؤدي الى انعكاسات تنظيمية خطرة ، فهي تهدم سلم الاولويات النضالية ، وتقود الى توجيه التنظيم برمته وجهة معركة جزئية مفتعلة في أساسها ، وذلك على حساب نقطة الثقل في المعركة . وغني عن القول ان مثل هذا الأمر ـ ان هو حدث في معسكر اليسار ـ يقود الى فتح الباب على مصراعيه ليس فقـط امام انهاك قوى الثورة التي ترشح نفسها لقيادة عملية التغيير ، ولكن حتماً أمام دخول أوبئة اليمين والوسط .

على ان هذه الظاهرة الانفعالية ، على الصعيد التنظيمي ، ليست مقتصرة في اصولها على التنظيمات الاطراف في عملية انشقاق حزبي ـ (والتي شهدتها حركة المقاومة في العام الماضي وما تزال تشهد ذيولها) ـ ولكنها تشكل ايضاً احتمالاً أمام تنظيمات أخرى لم تكن طرفاً في انشقاق ، وتثيرها بشكل خاص ظواهر التعدد في التنظيمات ، وحوافز الانفراد والوصاية ، وتضرمها قوى محرضة من خارج الثورة . ان ذلك كله يعكس نفسه تنظيمياً ، ليس فقط على الكفاءات السياسية والقتالية لحركة المقاومة ، وعلى حجم الالتفاف الجماهيري حولها ، ولكن ايضاً على طريقة وأسلوب تناول قضايا استراتيجية بالغة الاهمية ، مثل قضية جبهة التحرير الوطنية ، ووحدة الكفاح المسلح ، ومواجهة عدو راهن وعدو محتمل والى آخر ما هنالك .

ذلك هو جانب من أهمية ومحورية المسألة التنظيمية وانعكاساتها على مسيرة الثورة ، على انه

في مرحلة الشروع بالكفاح المسلح تبرز جوانب تكاد تكون أكثر اهمية على صعيد الممارسات وعلاقاتها بالتنظيم ، لانه في حالة من هذا النوع لا تكون الاخطاء التنظيمية مجرد اخلال بالقواعد ، ولكنها تكون عملياً ذات نتائج فورية تتعلق بمصير الثورة ككل ، وبدماء عناصرها . سنأخذ مثالاً واحداً على ذلك ، يمكنه ان يلخص المسألة التي نحن بصددها على صعيد عملي ، وهي مسألة القواعد العسكرية ، التي تشكل هنا ، وبالضبط تلك النقطة البالغة الاهمية التي يتبلور فيها على صعيد مادي ، مركز ذلك اللقاء بين المسألة النظرية والمسألة التنظيمية والمسألة العسكرية.

ما هي القاعدة العسكرية في الكفاح الفلسطيني الآن ؟ ما هو دورها ، الى جانب كونها نقطة قفز قتالية ؟ انها بالطبع شكل تنظيمي مكلف بلعب دوره عملياً لوضع النظرية موضع التنفيذ . هل هي اذن ثكنة عسكرية لمجموعة مقاتلين نظاميين ، أو شبه نظاميين ، أو غير نظاميين ؟ ان المحور الاساسي لهذا الترس الجبار ، المعقد ، الذي نطلق عليه اختصاراً « النضال في سبيل تحرير فلسطين » ، يجد في هذه القضية المفصل الاساسي في الموضوع كله . القاعدة العسكرية لمجموعة من الفدائيين ، في هذه المرحلة التي تحدد النظرية العلمية ـ كدليل عمل ـ طبيعتها وترتيبها الجدلي في المعركة كلها ، لا تستطيع أن تكون الا بؤرة ثورية ، مكلفة بلعب دورها القتالي والسياسي ، من خلال المهمة الأساسية للثورة الفلسطينية الآن ، وهي مهمة العمل القتالي والسياسي لانضاج الظروف الموضوعية التي تقود نحو حرب التحرير الشعبية . ذلك يعني بالضرورة الثورية الا تكون القاعدة ترجمة فلسطينية للثكنة ، ولكنها يجب أن تكون خلية ثورية ، عسكرية وسياسية في آن واحد ، تطوع عملها السياسي والعسكري لبناء مناخ ثوري أكثر شمولاً واتساعاً .

ان عملها العسكري يرتبط ارتباطاً جدلياً بدورها التنظيمي كبؤرة ثورية تقوم بعملية دؤوبة لنقل المثل القتالي الذي تقدمه الى الجماهير ، لانشاء حوار بين نشاطها وبين الجماهير ، لنقل «العدوى» ـ اذا جاز التعبير ـ للواقع الساكن المحيط بهـا ، واجتذابه الى المعركة . كيف تستطيع ان تلعب دورها هذا ؟كيف يمكن لها ـ بالممارسة ـ ان تعمم الموقف النظري والتنظيمي الذي يدعو كل مقاتل لان يكون سياسياً وكل سياسي لان يكون مقاتلاً ؟ ان هـذا السؤال يعيدنا الى النقطة المحورية في كل هذا الذي قلناه ، وهي تلك التي تشدد الى النهاية على تلـك العلاقة الجدلية الدائبة بين القضية النظرية وضرورتها ، وبين القضية التنظيمية واهميتها ، وبين قضية الممارسة واستراتيجيتها .

٣ ـ المعضلة العسكرية

وربما كانت هذه المقاطع الاخيرة قد أوصلتنا عفيـاً الى الحديث عن المعضلة العسكرية في المقاومة الفلسطينية المسلحة ، قبل ان نصل الى مكانها في « التصنيف المستحيل » . فالواقع أن ذلك المثال الذي اخترناه عن عمد ، لقضية القاعدة العسكرية في العمل الفدائي يشكل جانباً من جوانب هذه المعضلة ، اذ أن حلها هو مسألة أساسية ، لانها تحسم مسألة أن تصل المقاومة ،

أو لا تصل ، الى مرحلة تنفيذها للشعار المشترك بين جميع تنظيماتها ، شعار حرب التحرير الشعبية . ان الحرب ، كما يعرفها ماوتسي تونغ ، هي «سياسة دامية» (١) ولذلك فان اهمال التعبئة السياسية بالنسبة لمن يريد النصر يجعله بمثابة « من يقصد الجنوب وهو يسوق عربته شمالاً » (٢) . ومن هنا يرى « هوشيه منه » أن « العسكري دون السياسي شجرة بلا جذور ، ليست عقيمة فقط ولكنها ضارة ايضاً » . ان هدف الحرب العادلة هو تحقيق السلام ، ويحدث ذلك عن طريق افناء العدو والمحافظة على الذات في آن واحد ، وهما مسألتان متناقضتان في جوهرهما ، وهنا بالذات تتدخل الستراتيجية والتكتيك لترجح كفة احداهما . وطالما ان هدف الحرب هو كذلك فمن الطبيعي أن تشتد ضراوتها كلما كانت القوة المعيقة للسلام الحقيقي أكثر شراسة وامكانيات . وتبرز هذه الظاهرة على الاخص في مراحل الركود ، التي كنا قد تحدثنا عنها سابقاً ، اذ أن هذه المراحل تطول أو تقصر بمقدار أهمية ورسوخ الاهداف التي يناضل من أجلها هذا الطرف أو ذاك . وهذه الموضوعة تضفي اهمية متزايدة على الجانب السياسي ، والتعبئة السياسية في الحرب .

ولكن قبل المضي في التفاصيل ، لا بد من الالمام بصورة عامة ومختصرة بالخصائص الموضوعية لطرفي المواجهة ، لأنه دون تحديد هذه الخصائص سيظل اي تقدم في التحليل هو بمثابة الرجم بالغيب .

أولاً : تتميز ساحة المواجهة الرئيسية ،اذا ما نظرنا اليها كصراع اسرائيلي فلسطيني ، بصغر الرقعة الجغرافية محل النزاع ، وتتأتى عن هذه الخصوصية نتائج عسكرية بالغة الاهمية . فصغر المساحة يهيء للقوة العسكرية الاسرائيلية القمعية قدرة على سرعة الحركة والمناورة والتغطية ، ويحرم المقاومة الفلسطينية المسلحة من المرونة ومن الخطوط الواسعة التي تفترض حرب العصابات ضرورة المناورات الكبيرة والتحركات الحرة فوقها .

لقد اعتبر ماوتسي تونغ اتساع مساحة الصين مزية هائلة للقدرات الثورية العسكرية في حرب التحرير الطويلة الأمد التي خاضتها ضد الاحتلال الياباني ، ولا ريب ايضاً ان هذه الخصوصية تنعكس بصورة أخرى ومشابهة الى حد ما في الفيتنام حيث تغطي الارض ظواهر طبيعية تعطي الثورة ثقلا لصالحها .

ثانياً : تتميز ساحة المواجهة ـ ان نحن اعتبرناها فلسطينية اسرائيلية ـ بوجود الاستعمار الاسكاني الصهيوني ، والذي حل محل جزء كبير من شعب طرد من أرضه وحول الى شعب من اللاجئين في منطقة تقع خارج أرضه الأصلية . في هذه الحالة يفقد المقاتل الثوري الفلسطيني مزية السمكة التي تسبح في بحر الجماهير . وفيما عدا الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ فان المقاوم الفلسطيني يواجه في الواقع جمهوراً معادياً يشكل كل عنصر من عناصره « اداة انذار » على الاقل . لقد اعتمدت نظريات حروب التحرير الشعبية دائماً على ذلك التفوق العددي للشعب المقهور الذي يؤدي استنفاره الى الاخلال بتفوق العدو الحربي والتقني ، وتحويل هذا التفوق

(١) ماوتسي تونغ ـ المؤلفات المختارة (بكين) الجزء الثاني ص ٢١٥ .
(٢) المصدر نفسه ص ٢١٦ .

الكمي للجماهير الى تفوق نوعي ، ولكن في ساحة المواجهة الفلسطينية الاسرائيلية يكاد يكون الواقع الكمي في الطرفين متساوياً. وهذا الواقع ـ بهذه الصورة ـ يفقد المقاومة الفلسطينية عنصراً أساسياً من عناصر النصر في حروب التحرير الشعبية .

ثالثاً : بالاضافة لذلك ، ثمة خصوصية مهمة على طرفي المواجهة الآن . ففيما يتميز الجانب الاسرائيلي ـ حتى الآن ـ بالتمسك تمسكاً شديداً بالنظرية الهرتزلية التي تعرف الامة على « انها مجموعة من البشر يوحدها وجود خطر مشترك ضدها » واجهها على الجانب الفلسطيني تشتت وتشرذم في الفصائل الوطنية ، بالاضافة للتشتت والتشرذم الجغرافيين في قسم كبير من الشعب الفلسطيني .

رابعاً : يختص الجانب الاسرائيلي بالتفوق التكنولوجي المدعوم بتأييد واسهام المعسكر الامبريالي برمته ، وجهد المؤسسة الصهيونية العالمية ، فيما تنتسب جماهير الشعب الفلسطيني الى العالم الثالث النامي ، بكل ما في هذه الكلمة من معاني التخلف ، ولكنه تخلف يضيف الى نفسه ظواهر طفيلية ، في كثير من الاحيان ، تعبر عن نفسها في تسلق الكثير من العناصر على قشور التقدم الاقتصادي والتقني النسبي الذي تنفخه البورجوازية العربية المرتبطة بمصالح الشركات والمؤسسات الامبريالية .

ان هذه الخصائص الرئيسية الراهنة في شكلها السلبي الذي يبدو واضحاً ، هي ذاتها التي تفرض اصولاً استراتيجية لا غنى عنها يجب أن توضع حركة المقاومة الفلسطينية ضمن اطارها .

ومن الضروري والعلمي تلخيص عنواني هذه الاستراتيجية الجديدة بشعارين أساسيين لقلب ميزان القوة لصالح المقاومة :

- الصفة القومية للمقاومة الفلسطينية ، في محتواها الطبقي الطليعي .
- شعار الجبهة الوطنية ، الفلسطينية والعربية .

لقد كانت النتائج السلبية التي حصلنا عليها من استعراض الخصائص الاربع لميدان المواجهة تعود الى نقطة الرصد التي اخترناها افتراضاً ، والتي اعتبرت المعركة معركة فلسطينية اسرائيلية بحتة . والواقع أنه لا مفر من الوصول الى هذه النتائج السلبية اذا كانت الفرضية الأساسية هي فرضية خاطئة ، على ان هذه الخصائص السلبية تعود فتنقلب في مجموعها الى خصائص ايجابية لصالح الثورة ومصلحة انتصارها ان جرى ايقاف القضية على رأسها بدلا من قدميها ، واعتبرت ـ اساساً ـ قضية الجماهير العربية ، في مواجهة الامبريالية والصهيونية وادواتها وكذلك حلفائها المباشرين او غير المباشرين .

ليس ثمة مخرج غير عربي ، شرط أن يعطى للمواجهة التاريخية الراهنة بعدها الطبقي ، فعند ذاك تتغير الصورة وتنهض في مقابل معسكر العدو الهائل الضخامة القوى المؤهلة لتحطيمه ، والقادرة على التفوق عليه : عندما تصبح الخصائص الجغرافية القارة العربية بمجموعها خصائص

لمصلحة الثورة ، وعندها يصبح التفوق العربي العددي قابلاً للقفز نحو صفة نوعية ، قادرة على تجاوز القوة التي يتمتع بها الخصم القليل العدد بسبب تفوقه التقني الراهن . عندها تستنهض الملايين العربية الكادحة صاحبة المصلحة الاكثر الحاحاً في تقويض الاحتلال وهزيمة الامبريالية وقطع اذرعتها الممتدة خارج الارض المحتلة :

● ان قوة العدو العسكرية التي يستمدها من صغر المساحة التي يناور على خطوطها تنقلب الى ضعف ، اذ يتحول بمجموع وجوده الى معسكر قمعي ، او مجرد ثكنة مطوقة من كل جانب وتضرب من كل جانب .

● ان قدرته المتفوقة في استنفار قواه الذاتية واستجرار التأييد والدعم الامبريالي لها تنقلب الى عملية انتحارية أمام استنفار اكثر ضخامة للملايين العربية .

● ان قدرته في حسم المعارك بواسطة ذراعه النظامية الضاربة تنقلب الى تناقض قاتل امام الحرب الشعبية الطويلة الامد التي تعمق طريقها كل ضربة عسكرية يقوم بها .

اذا نظرنا الى المقاومة الفلسطينية ،في وضعها الراهن من خلال هذا الافق الستراتيجي لا تضحي - كما يخيل الى البعض - أقل اهمية ، بل على العكس من ذلك وعلى النقيض منه تماماً ، تصبح ذات اهمية مضاعفة وذات الحاح تاريخي في سياق ثورة لا بد لها أن تكون علامة من علامات عظمة الشعوب في مسيرتها النضالية الشاقة .

إن المقاومة الفلسطينية ، التي اهلتها الظروف والمبادرات الفلسطينية الطليعية لمثل هذه المهمة التاريخية مدعوة ، من خلال هذا الافق الستراتيجي أكثر من اي شيء ، الى تفجير الثورة الكبرى .

ودون مثل هذا الافق الستراتيجي ، والذي على أساسه ينبغي لأي عمل تكتيكي ان يضبط وجهته ، فان المقاومة الفلسطينية مرشحة عند ذلك لان تظل في مرحلة الركود . ولا ريب ان استطالة مرحلة من هذا النوع تؤدي الى انخفاض الاقبال على المقاومة ، وسيتحول تأييد القوى الوطنية والتقدمية العربية للمقاومة العربية ، بالتدرج ، الى اعتبارها « ورقة توت » تستر جزءاً من عري هذه القوى أمام جماهيرنا دون أن تلزمها بممارسات عملية ثورية في مستوى برنامج المقاومة .

وكما جعلت الانظمة العربية من المقاومة الفلسطينية « ورقة التوت » التي تستر العري الذي أصابها في هزيمة حزيران ، فان الأحزاب والفصائل والتشكيلات الوطنية العربية مرشحة لأن تسلك الطريق نفسه ان لم تفتح المقاومة المسلحة أمامها باباً للانتساب الفعلي لحركتها الصاعدة الدؤوبة ، ولاستراتيجيتها التي تضع للقضية الفلسطينية أفقها النضالي الجماهيري العربي ، وان لم تدفعها - بتقديم المثال وبالجدل وبالبرنامج - الى لعب دورها التاريخي .

ومن هنا فان حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بان تحول دون ان تستخدم من قبل الانظمة العربية أو من قبل الفصائل والاحزاب العربية « ورقة توت » تبرىء تلك الانظمة من هزيمتها ،

وتبرىء تلك الأحزاب من مسؤولياتها المستقبلية أمام جماهيرها ، وهذا وحده هو قيمة المثال اليومي الذي تقدمه حركة المقاومة ، اذ انها عبر ذلك المثال تقدم مستوى نضالياً ملزماً ، وقياساً لبرامج الأحزاب والقوى العربية الوطنية والتقدمية وتدعوها لحمل السلاح ضمن ذلك الأفق الاستراتيجي الذي يطل على ثورة عربية كبرى تضحي المعركة الفلسطينية عندها مرتبطة عضوياً بمبدأ بناء هانوي أو هانويات عربية ، وتضحي هاتان القضيتان ملتحمتين بصورة تستعصي على الانفصام .

يجب دفع هذه العملية الجدلية الى ذروتها بالكفاح المسلح ، ويجب العمل بكل قوة لترجيح ميزان القوى الراهن لمصلحة القوى الوطنية والتقدمية العربية والفلسطينية ، وعلينا ان نعترف منذ البدء بان ذلك كله يصبح مستحيلاً ، وضرباً من الوهم ان هو لم ينطلق من الايمان بان المعركة هي حرب طويلة الأمد ، تقودها القوى الجماهيرية الطليعية ، على مستوى الوطن العربي كله .

ولا يبدو انه يوجد ظرف يحتم الشروع في تنفيذ هذا البرنامج أكثر من الظرف الراهن ، ولا يبدو انه يوجد مدخل للشروع في هذا التنفيذ أكثر ملاءمة من الظرف الراهن ، ولا يبدو انه يوجد اداة تبادر الى هذه النقلة أكثر اهلية من حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، ولا يبدو انه يوجد دليل عمل اكثر وضوحاً وفعالية من الماركسية اللينينية ، ملتحمة التحاماً خلاقاً مع التراث النضالي للقومية العربية .

إن المواجهة في ظرفها الراهن ليست اكثر من « حالة ثبات » على تلك الاميال المئة في غور الأردن (اذا استثنينا القيمة الكبيرة للمقاومة العنيفة المحتدمة في قطاع غزة) - هي كذلك ان نحن لم نعتبرها كبسولة لغم هائل القوة والفعالية مزروع في قلب هذه القارة العربية الشاسعة ،واذا نحن لم نستخدم هذه الكبسولة لتفجير ذلك اللغم .

فكيف يمكن لذلك كله ان يتحقق ، على ضوء الوضع العسكري الراهن للمقاومة ؟ بل - قبل ذلك - ما هو الوضع العسكري الحقيقي للمقاومة الان قياساً على مهامها وشعاراتها ؟

عسكرياً تهدف المقاومة المسلحة ، شأنها في ذلك شأن جميع حروب التحرير الشعبية ، الى خلق جملة تناقضات قاتلة في معسكر العدو :

ان تجبره على التجمع لضربها فتنتشر وتضربه في كل مكان ، وان ينتشر ليضربها في كل مكان فتتجمع لضربه في أضعف حلقاته . ان ترغمه على التقدم لتتراجع ، فاذا ما انهكته ضربته ، واذا تراجع قضمت خطوطه الخلفية ، واذا ما توقف حاصرته ، واذا حاصرها اختفت . ان تمنع عنه اقصى ما تستطيع من عون ، وان توسع هوة تناقضاته مع جماهير الاراضي التي يحتلها ، ومن ثم تؤدي خسائره ومناخ القلق والانهاك الذي يعيشه الى توسيع التناقض واحتدامه داخل مجتمعه ذاته . ومقابل هذا التفكك في قوته وطاقاته ، تستنفر المقاومة قوتها وطاقاتها بتوطيد علاقاتها على جميع المستويات بجماهيرها ، ويخل ذلك كله بميزان القوى ، ويقلب القليل الى كثير والضعف الى قوة ، والدفاع الستراتيجي الى هجوم استراتيجي .

بالنسبة للمقاومة الفلسطينية الآن لم تصل بعد الى حد اثارة القدر الضروري من هذه التناقضات في صفوف العدو. صحيح انها ارغمته الى حد ما على الانتشار ولكنه في نفس الوقت ما يزال يحتفظ بقوة ضاربة متجمعة قادرة على القيام بعمليات كبيرة اذا اقتضى الأمر (١).

ان واقع المقاومة، كحركة مسلحة غضة العمر، ومن خلال تقييم موضوعي للظروف الصعبة التي نمت فيها، والتي كانت قد حرمتها قبل هزيمة حزيران ١٩٦٧ من اي فرصة للتنظيم والتعبئة، تشكو الآن من نقاط ضعف أساسية، يمكن ايجازها - بصورة عامة - كما يلي :

● القواعد العسكرية الثابتة، ظاهرة تكاد تلتصق ببعض فصائل حركة المقاومة. ان الثبات في المواقع لا يقدم للعدو هدفاً سهلا فحسب، بل يقدم له ايضاً معلومات هامة حول التدريب وتسليح الافراد وكفاءاتهم القتالية وأساليب نشاطهم، ولا شك أن مواقع العمل الفدائي يجب أن تكون متحركة ومرنة ليس لدواعي الحماية فقط بل ايضاً للقدرة على انجاز مهماتها كخلية ذات دور تعبوي وتنظيمي وتثقيفي في محيطها .

● تستهدف اسرائيل وضع المقاومة في الزاوية وافقادها المبادرة التي تميز العمل المسلح للعصابات، وهذا بالذات ما يجعل المقاومة الآن في وضع دفاعي، الا انه وضع لم يستطع ان يصل الى مبدأ الدفاع الستراتيجي الذي يتميز - في حروب التحرير - بالحرب المتحركة التي تدعمها العصابات وتكمل جزئياً الحرب الموقعية (٢) .

واذا كانت هذه المرحلة تتميز عادة بالخسائر الجسيمة التي تلحق بالعصابات، فانها تتميز ايضاً بالمقابل، بضرورة بناء الجبهة الوطنية واستخدام الظرف الى أقصى مدى في التعبئة السياسية .

وقياساً على ذلك فان المهمة الأولى في هذه المرحلة - بالنسبة للمقاومة - هي اعتماد الحرب المتحركة بصورة أكثر حسماً، وبناء الجبهة الوطنية العريضة .

● المستوى العلمي والتدريبي داخل المقاومة هو في وضع أقل قدرة فيه مع التطور السريع مما ينبغي. من الضرورة القصوى الآن مغادرة البرامج الميكانيكية والكلاسيكية لعملية التدريب العسكري، والارتفاع بها نحو انتاج كفاءات قيادية وميدانية جديدة لتخلق مقاتلين قادرين على المبادرة، وقدرات متزايدة على مواجهة العدو السريع الحركة والتطور .

ان ذلك ينعكس على سبيل المثال، في بطء حركة المقاومة المسلحة في الرد على تكتيكات العدو مقابل سرعة العدو في تغيير أساليبه وتكتيكاته وافخاخه . ان هذا النوع من الجدلية في

(١) هذه المقاطع تعتمد على حوار أجرته «الهدف» مع أحد المسؤولين العسكريين في الجبهة الشعبية حول الوضع العسكري للمقاومة في هذه المرحلة .

(٢) ماو، المصدر الاسبق - ص ١٩١ .

الارتباط مع العدو ينبغي قلبها رأساً على عقب. افتقاد العدو مبادرته وتحويلها الى المقاومة، يعني سرعة المقاومة في تغيير تكتيكاتها وافخاخها وأساليبها حال ان يكتشفها العدو، ووضعه دائماً في موضع ردة الفعل المتأخرة لفعل مرن يتطور باستمرار.

تقول مجلة «نيوز اند وورلد ريبورت» (١٩٦٧/٣/٦) : «يعترف الضباط الأميركيون بانه لا يمكن تجنب خطر الافخاخ الفيتنامية، وقد صرح ضابط اميركي انه في كل عملية تقوم بها قواته يكتشف افخاخاً جديدة اخترعها رجال حركة التحرير الوطني الفيتنامية، ويقول انه لا يكاد يخبر جنوده عن فخ جديد حتى يسقطوا في فخ أكثر منه جدة» .

هذه الميزة التي تعتمد بالدرجة الأولى على مستوى التدريبات والمبادرات لحركة المقاومة ما تزال الى الآن مفقودة، وينبغي أن تعطى اهتماماً أشد، وفي الواقع فان العدو ما زال حتى الآن يحتفظ الى حد بعيد بهذا النوع من المبادرة .

وثمة نقطة ضعف أخرى تتلخص في الاتجاه الذي يمكن أن تؤدي اليه أخطاء تنظيمية لا تعطى ما تستحقه من اهتمام، أولها ذلك السلوك التنظيمي الذي يمكن أن يؤدي الى خلق طبقة عسكريتاريا في المقاومة الفلسطينية ترتبط بالرتبة والراتب، في وقت تحتاج فيه المقاومة أكثر ما يكون الى تكريس وتعميق صفتها كفصائل عصابات ثورية، وربما كان هذا الخطأ أكثر بروزاً في جيش التحرير الفلسطيني الذي انشيء، تنشئة كلاسيكية وما زال الى حد بعيد .

وثاني هذه الاخطاء التنظيمية تتلخص في ضرورة ضبط سلوكية المقاتل ليتقدم الى الجماهير كنموذج للانسان الجديد الذي يناضل من أجله .

وبالاضافة لذلك، بل قبل ذلك، توجد نقطة ضعف أساسية هي تشتت فصائل المقاومة وافتقاد خطة عسكرية موحدة وانعدام التنسيق والتعاون الخلاق بينها .

وربما كانت هذه النقطة بالذات هي مفصل الموضوع كله، ونقطة الانطلاق نحو ايجاد حلول حقيقية لكل الاشكالات التي هي بمقدار او آخر منبثقة عنه .

ان مطلب الجبهة الوطنية العريضة، التي تلتزم أطرافها ببرنامج حد ادنى وبعلاقات ثورية واضحة، هو مطلب لا يمكن أن يكون الا أساساً لا غنى عنه لأي عمل ثوري يرمي للحصول على نتائج حقيقية ومتصاعدة، ومن المؤكد انه دون مثل هذه الجبهة المتحدة ستفقد المقاومة الكثير من قدراتها الذاتية وفي الوقت نفسه ستفقد الكثير من قدرتها كنواة لجبهة وطنية متحدة بين مجموع الفصائل الوطنية والتقدمية في الوطن العربي، هذه الجبهة التي لا مفر من أن تكون في صلب الأفق الستراتيجي لحركة المقاومة الفلسطينية .

وبالطبع فان الفرصة لم تفت، ولكن وعي قيمة هذه الفرصة هو الشيء الذي يجب التأكيد عليه وممارسته عملياً. ان اي توجه ثوري جاد لا يستطيع الا أن يدور في حلقة مفرغة ان هو لم يضع في صلب شعاراته الراهنة شعار بناء الجبهة الوطنية وتدعيمها وتوسيعها، وحين نقول جبهة وطنية انما نستهدف بهذا التعبير ما تعنيه فعلاً أي بعيداً عن التراكم العفوي، بل على

العكس تماماً ـ ملتزمة الى اقصى حد ببرنامج حد ادنى يجري ترسيخه وتطويره عبر الممارسات وتجاربها ودروسها .

وهذا الشعار يعيدنا ، بصورة جدلية ، الى المعنى الحقيقي للفكر السياسي في حركة المقاومة: ضرورته وآفاقه كدليل عمل ، ويعيدنا بالصورة نفسها الى المعنى الحقيقي للمسألة التنظيمية : ضرورتها وآفاقها وقيمتها كأداة لا غنى عنها لنقل ذلك البرنامج الى صعيد التطبيق والممارسة .

لا بد مرة أخرى أن يجري التأكيد على القيمة التاريخية لهذا المفتاح المثلث الذي بـه وحده يمكن فتح الباب نحو آفاق الانتصار الممتدة امام جماهيرنا التي تستحق ذلك الانتصار بمقدار ما تعي فصائلها الطلائعية حقيقة المعركة وابعادها :

- لا بد من جبهة وطنية عريضة تضم الفصائل الفلسطينية الوطنية .
- لا بد من افق استراتيجي عربي على مستوى الامة.
- لا بد من بعد تقدمي مبني على اساس طبقي.

وذلك كله لا يمكن تحقيقه بسهولة ، هذا شيء مؤكد ، فالعصي السحرية لا تصنع التاريخ ، انما التاريخ تحوله الجماهير التي تفهمه وتعقد العزم على تغييره .[ان الطريق صعب وشاق ولكنه يستحق دماء الذين يقاتلون ببسالة في سبيل اجتراح النصر ، وكي نكون اوفياء لهم ، اولئك الذين سبقونا واستشهدوا في سبيلنا ، فليس علينا الا ان نكون في مستوى القضية التي اعطوها ـ دون تردد ـ دماءهم ، وكي نكون اوفياء للمستقبل الذي نريده للاجيال العربية الطالعة ، لا بد ان نكون في مستوى المهات التي يستلزمها ، وان نتقدم بشجاعة ، مخترقين الجدار ، لنستحق العلم الذي ما تزال دماء جماهيرنا تضرجه ، منذ خمسين سنة . [

*

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، من خلال هذه الرؤيا للمرحلة الراهنة ولمعضلاتها ، تطرح على خطوط فكرهـا وخطوط استراتيجيتها على الصعيد السياسي والتنظيمي والعسكري ، ومن خلال هذا التصور ،ـ تطرح الخطوط العريضة لبرنامج وحدة وطنية بـين مختلف فصائل المقـاومة، الفلسطينية خصوصاً والعربية عموماً ، للايفاء بالتزامات المعركة ، والانتصار فيها .

غسان كنفاني
(شباط ١٩٧٠)